

الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا أوراق في التقاطعية

أدوات في الطريق نحو التقاطعية واحترام التنوع

الوحدة الإعلامية

2022



الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً - أوراق في التقاطعية
أدوات في الطريق نحو التقاطعية واحترام التنوع في المجتمع اللبناني

إشراف سيلفانا اللقيس

إعداد وتحرير: عماد الدين رائف

ساهمت في الإعداد: رونا الدبيسي

وحدة الإعلام والدراسات

2022

تقديم

إن تسليط الضوء على الفئات الاجتماعية المتعددة بهوياتها المختلفة، وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والكيانات، وما إلى ذلك، يتيح للجمعيات المدنية والمنظمات الحقوقية دراسة كيفية تأثير الهويات المحددة على الأشخاص بطرق مختلفة. ويساعدنا أيضاً على فهم العناصر التي تساهم أكثر في التمييز تجاه هذه الفئة أو تلك داخل المجتمع. إلا أنه أثناء القيام بذلك، يجب أن نضع في حسباننا أن تقاطع الهويات لا حصر له، وأثناء عملنا يجب النظر إلى هذه الهويات معاً، تحت مظلة حقوق الإنسان.

فيما يلي نتوقف عند بعض تلك الهويات من منظور حقوقي اجتماعي:

1. الوضع الاجتماعي والاقتصادي

الحالة الاجتماعية والاقتصادية (ما اصطلح على تسميتها بالوضع) تشير إلى المكانة الاجتماعية أو الطبقة الاجتماعية للفرد أو المجموعة فيما يتعلق بالآخرين في المجتمع. يتم قياس هذه بشكل عام عبر الاطلاع على مستوى تعليم الفرد أو المجموعة والدخل والوظيفة. هناك ثلاث فئات رئيسة يشار إليها عند تحديد الحالة الاجتماعية الاقتصادية: مرتفعة، متوسطة، ومنخفضة.

أثناء تحليل الحالة الاجتماعية والاقتصادية، من المهم فهم كيفية تأثيرها على فرص الفرد وقدراته في الوصول إلى الحقوق ومدى ارتباطها بالموقف المتصور للفرد والوصول إلى تحقيق ذاته في المجتمع. من خلال التفكير الفعال في الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها على عمل الجمعية أو المنظمة، ستكون (والأفراد كذلك) قادرة على فهم مواطن القوة الأساسية التي تتأثر بعوامل الحالة الاجتماعية والاقتصادية بشكل أفضل.

غالبًا ما يوجد داخل الحركات الناشطة تسلسل هرمي، قائم على السيطرة الذكورية والطبقية، ويكون مستوى التعليم عاليًا. يجب تحدي ذلك من خلال إفراح المجال والسماح لأصوات الآخرين بالوصول وأخذها في الاعتبار. هذه الأصوات تقدم مدخلات قيمة لن تتمكن المنظمات من الوصول إليها بطريقة أخرى، وستخطو خطوة أخرى إلى الأمام في التعرف على تنوع المجتمع. بصفتنا منظمات ونشطاء مجتمع مدني، يجب أن نسعى جاهدين لتضمين تلك الأصوات الأكثر تهميشًا في المجتمع، من خلال التضمين المباشر في عمل المنظمات. تعد ردات الفعل داخل المنظمات نفسها، من قبل الأشخاص المنخرطين في العمل الذي يتم تنفيذه منطلقًا مهمًا للبدء: اسأل نفسك "لماذا يترأس الذكور والميسوري الحال والمتعلمين الاجتماعات؟"، "من الذي لم يتمثل في هذه الجلسة؟"، "ما هي الخطوات التي يمكنني القيام بها للتأكد من وصول المزيد من الأصوات؟".

إن التغلب على مثل هذه القضايا ليس بالأمر السهل، لأن النظام له جذور عميقة في الحفاظ على الهياكل المجتمعية الحالية وعزل الأشخاص المختلفين داخل المجتمع. تقع على عاتق المنظمات مسؤولية كبيرة، تتطلب التواصل وسياسات دمج قوية لتنويع وإدراج الأفراد من خلفيات اجتماعية واقتصادية أقل، ليتم دمجهم وإشراكهم في عمل المنظمة. من خلال زيادة مستوى التنوع في الجمعيات والمنظمات يمكن أن يبدأ الحراك الاجتماعي بالنمو.

2. الهوية الجندرية

كأفراد و/ أو منظمات، يمكننا التفكير في الطريقة التي يُعرض النوع الاجتماعي بها في عملنا وتحليلها وإدراك مواطن القوة بين الجنسين، والتي يمكن أن يؤدي الوعي بها إلى المزيد من العمل متعدد الجوانب. المشاكل التي تنشأ عند تحليل العلاقات بين الجنسين تشمل اضطهاد النساء داخل حركات المساواة المختلفة، وهيمنة دول الشمال على الجنوب، والعرق الأبيض على سواه، والقيادة الذكورية في المنظمات والمجموعات، والتقسيم غير المتوازن للمهام، والمساحة التي يتم شغلها في الاجتماعات، وكذلك التركيز الذي قد يكون التي اتخذتها منظمة أو غيرها.

هل يحدث هذا في جمعيتك أو منطمتك أيضًا؟ كيف يمكنك تحدي هذا الوضع الراهن؟

أكثر من ذلك، لا يقتصر الجندر على المعيار الثنائي للذكور والإناث، فالجندر هو طيف من الهويات، ويجب أن يشمل الهويات الجنسية والتعبيرات الجنسية. فالأشخاص الذين يخالفون المعايير الثنائية بين الجنسين بشكل واضح هم أكثر عرضة للتمييز ضدهم لأن هذا يميزهم وقد يسلط الضوء على اختلافاتهم.

لا يقتصر كسر معايير النوع الاجتماعي على كسر معايير التعبير عنه فحسب، بل يتعلق أيضًا بأدوار الهويات الجندرية. إن إحدى النتائج المدمرة للاعتراف فقط بالمعايير الثنائية بين الجنسين الصارمة هي الاعتراف غير المتكافئ بالصفات لدى الرجال والنساء. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن قضية النوع الاجتماعي ليست مجرد قضية يجب معالجتها من قبل منظمات المجتمع المدني الجندرية وحدها، ولكن أيضًا من قبل المنظمات النسوية والنسائية والمثلية في عملها اليومي. على الرغم من أن منظمات المثليين يمكن أن تكون في وضع أفضل من المنظمات الحقوقية الأخرى للعمل في قضايا النوع الاجتماعي، إلا أن النهج المتبع مع هذه القضايا قد لا يكون دائمًا نهجًا متقاطعًا. في الواقع، يجب أن تهدف المنظمات النسوية والنسائية إلى أن تكون شاملة، أي ألا ينحصر اهتمامها في تقديم خدماتها للنساء فقط. ويجب على المنظمات التي تروج للمساواة (بما في ذلك منظمات مجتمع الميم عين، والمنظمات النسوية وغيرها) أن تحاول استخدام مناهج لا تفرض المعايير الثنائية بين الجنسين.

3. وضعية الإعاقة

تستخدم مصطلحات مختلفة للتعبير عن الأشخاص الذين في وضعية الإعاقة، ومنها ما اعتمد في الترجمة العربية للاتفاقية الدولية الخاصة بهم (2006)، والمصطلح هو "الأشخاص ذوو الإعاقة"، ومنها ما تبنته بعض منظمات المجتمع المدني مثل "الأشخاص ذوو الاحتياجات الإضافية" لتمييزهم عن "الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة" الشائع؛ ومنها ما يُروج له من خارج هذا الإطار لأهداف لا علاقة لها بالشأن المطليبي الحقوقي من "ذوي القدرات" و"أصحاب الهمم"، وما إلى ذلك. إلا أن وثائق المنظمات الحقوقية المطلية في لبنان لا تخرج عن القانون 2000/220 الخاص بهم، والمصطلح هو "الأشخاص المعوقون".

من المهم التعرف على تنوع القدرات (الإعاقة) والتوجهات والهويات والجندرية عند فهم كيفية بناء منظمات متنوعة دامجة ومكافحة للتمييز.

يمكن أن تكون (الإعاقة) جسدية أو نفسية اجتماعية أو فكرية و/ أو حسية، أو مزيجًا من هذه العناصر. يمكن أن تؤثر الإعاقة على الجسم كله أو جزء منه. يولد البعض بقدرات معينة بينما يصبح الآخرون أشخاصًا معوقين بسبب حوادث لاحقة في الحياة، على سبيل المثال من خلال حادث سير أو نتيجة لمرض. كل شخص لديه إعاقة لديه هويته الخاصة واحتياجات محددة، ولا ينبغي افتراض أي منهما. كلما ابتعدت قدرات أي شخص عن التصور المسبق لما يعتبره المجتمع طبيعيًا، تزداد نسبة التمييز. تحظى الإعاقة الذهنية بالتمييز أكثر من غيرها على مستويات مختلفة.

غالبًا ما تكون الهوية الجندرية والتوجه الجنسي للشخص المعوق غير مرئيتين. فمن الشائع الافتراض في المجتمع أن الأشخاص المعوقين ليس لديهم نشاط جنسي، أو أنهم ذكور وإناث فقط. هذا يعني أنه لا يتم احترام الهويات الجنسية والجندرية للأشخاص المعوقين، وقد يؤدي ذلك إلى قيام الأشخاص بإخفاء هوياتهم. إن الاعتماد على مقدمي الرعاية في المؤسسات العازلة، ومستوى المعرفة والمواقف والقيم المتوارثة المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجندرية قد تقوي نسبة عزل الأشخاص المعوقين.

غالبًا ما يكون الأشخاص المعوقون غير ممثلين، أو ممثلين تمثيلاً ناقصًا في الحركات الحقوقية المختلفة. من الأسئلة البسيطة، ولكن المحورية في كثير من الأحيان: كم عدد الأشخاص المعوقين في الهيئة الإدارية لجمعيتنا أو منظمنا؟ كم عدد المنتسبين المعوقين؟ كم عدد المتطوعين المعوقين؟ كم عدد الممثلين في اللجان؟ كم عدد المشاركين في صنع القرار؟

4. اللاجئين والنازحون

ترزح بلدان المشرق العربي منذ بداية القرن العشرين تحت أعباء اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث كانت تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني، ثم زاد الاستيطان ثم الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من تفاقمها، وصولاً على الألفية الجديدة والحرب الأهلية في سوريا وعدم الاستقرار الأمني في لبنان. وكان نصيب لبنان على مدى عقود من الزمن موجات من اللاجئين الفلسطينيين (1948، 1967، 1970) ومن السوريين (2011-2022)، ومن جنسيات مختلفة أخرى لجأ أفرادها على لبنان لأسباب سياسية أو أمنية (عراقيون، مصريون، سودانيون،...). في المحصلة، يعتبر لبنان الدولة الأكثر تركّزاً للاجئين في العالم، حيث تزيد نسبة اللاجئين عن ثلاثين في المئة من السكان.

توجد عشرات الشواهد من الصحافة اليومية على مدى العقد الماضي على انتهاكات تطال حقوق اللاجئين واللاجئين بشكل خاص. فعلى الرغم من أن لبنان شكل ممرًا لآلاف اللاجئين (لجأ إلى لبنان نحو نصف مليون فلسطيني بقي منهم في المخيمات وتجمعات اللجوء ما لا يزيد عن 170 ألفًا، فيما لجأ إليه أكثر من مليونين ونصف مليون لاجئ سوري بقي منهم فيه ما لا يقل عن مليون شخص). وينظر إلى اللاجئ بشكل عام على أنه عنصر مزاحم للمجتمع المضيف في تحصيل سبل العيش، لاسيما وأن لبنان يمر بأزمة اقتصادية مالية منذ 2019، أوصلته إلى حد الإفلاس.

يمكن أن يكون المدخل إلى فهم قضية اللجوء عبر بوابة منظمات وجمعيات المجتمع المدني عبر مدى تقبل اللاجئين في لجانها ومشاريعها وحملاتها، لكون قانون الجمعيات في لبنان لا يقبل باللاجئين ولو بصفة مراقبين في إدارات الجمعيات والمنظمات ذات المنفعة العامة. فما هو الحيز الذي خصصته الجمعيات للمنظمات في أنشطتها للاجئين؟ وهو سُمع صوتهم خلال مرحلة التخطيط لهذه الأنشطة؟

تجدر الإشارة إلى أن اللاجئين معرضين لتمييز مزدوج في معظم الحالات، خاصة إذا اجتمع اللجوء مع الإعاقة، أو تجاه اللاجئين بشكل عام وتجاه الهويات الجندرية الأخرى بشكل خاص.

5. هويات أخرى

ما تقدم من الهويات، كان حصيلة عمل عدد من منظمات المجتمع المدني اللبناني في إطار ورشة "نحو ثقافة وطنية مشتركة حول السياسات الدامجة" عام 2019¹، أسست لمسار مشترك أوقفته مرحليًا جائحة كوفيد 19 والأزمة الاقتصادية المعيشية التي تمر بها البلاد منذ ذلك الحين. فمن البديهي أن الهويات لا تقتصر على ما تقدم إلا أنها من التقاطعات الرئيسة في العمل الحقوقي الجماعي. إلا أن القائمة تطول، فالتمييز قائم في لبنان تجاه الفئة الشبابية، ويمكن أن يكون على أساس سياسي أو مناطقي أو على أساس المذهب والدين والمعتقد، كما أنه بالإضافة إلى اللاجئين شكلت العمالة الأجنبية الرخيصة جاليات آسيوية وإفريقية، تتزايد الشكاوى من أفرادها بين الحين والآخر حول انتهاكات متنوعة للحقوق. وقد خلص الناشطون الحقوقيون إلى أن:

¹ "نحو ثقافة وطنية مشتركة حول السياسات الدامجة"، ورشة عمل مقيمة في فندق برينتانيا بالاس - برمانا، من 28 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019.

- التمييز تجاه الفئات الاجتماعية المختلفة في لبنان مستمر، فلا تمثل في البرلمان اللبناني لأصحاب القضايا، كما أن التوظيف في القطاع العام بفئاته جميعها، ولا سيما الفئة الأولى، لا يعكس تنوع الفئات المجتمعية المختلفة أو الطبقات، بل إن التوظيف قائم على التبعية الطائفية والسياسية، لذلك فمن المستبعد في ظل النظام السياسي القائم في البلاد أن يتراجع التمييز تجاه هذه الفئات.
- لا توعية عملية من قبل الوزارات المعنية بحقوق هذه الفئات تجاه قضاياهم واحتياجاتهم، فهذه الفئات تعيش في عزلة داخل المجتمع بنسب متفاوتة، كما أن التمييز ليس عموديا فقط، إذ إنه ليس من قبل الدولة وحدها بل إن السكان، لغياب التوعية الكافية يخلقون بيئة غير مرحبة بأصحاب القضايا. ومن الملاحظ أن أفراد مجتمع الميم يتعرضون للنسبة الأكبر من التمييز تجاههم في هذا المجتمع.
- يؤكد الناشطون والناشطات على ضرورة التفاعل مع الجمعيات والمنظمات الحقوقية والمطلبية بغية توحيد الخطاب وتعريف واحد لهم الآخر بالحقوق، كي يحمل أصحاب كل قضية منهم أصوات الآخرين، وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من توعية تشمل المنظمات والقطاعات المدنية المختلفة.²

إن كان ذلك في المجتمع ككل، فكيف هي الحال داخل الجمعيات والمنظمات، فمن البديهي أن يكون التنوع داخل جسم الجمعية أو المنظمة مفيداً واتباع النهج التقاطعي القائم على إدماج هويات مختلفة يمنح الجمعية أو المنظمة فهماً أعمق للقضايا الحقوقية. إلا أنه لا ينبغي النظر إلى أن هذا التغيير فوري أو مسألة تعجيزية. وبالتالي لا يمكن أن تتحول أي جمعية أو أي منظمة فجأة بين ليلة وضحايا إلى خبيرة متمرسة في التقاطعية، بل ما نطرحه هنا أن تفتح الجمعيات والمنظمات أبوابها وأن تفتح على التعلم والتزود بالمعارف وأن تقيم روابط مستمرة مع المنظمات والجمعيات الحقوقية الأخرى لمشاركة المعارف، والبدء في التعرف إلى كيفية تأثير التقاطعية على التجارب. بعبارة أبسط، يتعلق الأمر باحترام التنوع وبتذكر أن كل واحد منا مختلف في جميع الأنشطة والبرامج التي تقوم فيها الجمعية أو المنظمة. فنحن بحاجة هنا إلى أمور مختلفة نتوقف في ما يأتي عند أهمها:

1. التواصل والتشاور مع أصحاب القضايا ومنظماتهم. ويمكننا هنا أن نتأمل في الشعار الذي رفعته منظمات الإعاقة "لا شيء عنا من دوننا"، وأن نعممه على جميع أصحاب القضايا. كما يمكن أن تمكّن

² نشرة "حقوق"، الوحدة الإعلامية في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، أيار/ مايو 2021. (لم تطبع)

منظمتكم أصحاب القضايا الأخرى، بعد التواصل والتشبيك معهم، من أن يبدو رأيهم في منظمتكم من حيث نسبة تضمينها لمعايير التقاطعية ومدى احترامها للتنوع. يرى الباحثون أن هذه الخطوة هي الأولى في مسار التقاطعية، وهي خطوة علمية تمكن منظمتكم من معرفة ما الذي ينقصها للوصول إلى التنوع في إدارتها، متطوعيا، برامجها، وحملاتها.

2. اتباع سياسة دامجة داخل المنظمة: لا يمكن العمل تحت مظلة حقوق الإنسان وتجنبي إشراك جميع أصحاب القضايا في كل ما يعنيه داخل المنظمة. الأمر هنا لا يتقصر على تقديم خدمة ما، بل على مسار حقوقي قائم على احترام التنوع. وهنا يمكن التأمل في المكان هل هو دامج للجميع، السياسات التي تعتمد عليها المنظمة، القرارات، الخدمات إن وجدت... خذ/ي لحظة لقراءة السياسات الداخلية للمنظمة والتأمل فيما يلي: هل منظمتي ترحب بنشاط الجميع؟ هل نخلق مساحات آمنة ليشارك فيها الجميع؟ يجب أن يكون لدى المنظمة مدونة لقواعد السلوك، على سبيل المثال، والتي يجب أن توضح بالتفصيل بعض الخطوات التي يجب اتخاذها لتجنب المواقف التي قد يشعر فيها بعض الأفراد بأنهم غير مرغوب فيهم، مع تحديد الإجراءات التي يجب اتباعها عندما لا يحترم فرد أو أكثر.

3. القيادة التمثيلية للمنظمة: يجب أن تعكس إدارة المنظمة تنوع أعضائها ومتطوعيها والمجتمع. يجب تشجيع ودعم أولئك الذين هم خارج المناصب القيادية للسعي نحو توليها (النساء، مجتمع الميم/عين، اللاجئين، المعوقون،...). بهذه الطريقة، تتبنى المنظمة رسالة واضحة عن الوعي والالتزام اللذين يجعلانها أكثر تقاطعية.

ملحق

استمارة تقييمية تساعد الجمعيات والمنظمات في تحديد موقعها في مسار التقاطعية³

1. فكر بشكل فردي في جمعيتك أو منطمتك وصنفها بناءً على الأسئلة التالية: (العلامة 1 لا أوافق بشدة، 2 غير موافق، 3 موافق إلى حد ما، 4 موافق، 5 موافق بشدة)

السؤال	1	2	3	4	5
الهيئة الإدارية في منطمتي عبارة عن مجموعة أشخاص من أوضاع الاجتماعية واقتصادية مختلفة					
لا يوجد وضع اجتماعي واحد يحدد عضوية الهيئة العامة أو التطوع في منطمتي					
برامج وحملات ونشاطات المنظمة تستهدف أفرادًا وكيانات من أوضاع اجتماعية مختلفة					
تحضر مسألة الوضع الاجتماعي على جداول أعمال اجتماعات وجلسات منطمتي					
يوجد تنوع في تمثيل الهويات الجندرية المختلفة في الهيئة الإدارية					
يوجد تنوع في تمثيل الهويات الجندرية المختلفة في الهيئة العامة والمتطوعين					
توجد روابط (تشبيك، اتفاقيات، تحالفات،...) مع المنظمات النسوية والجندرية ومجتمع الميم/عين					

³ تم تطوير هذه الاستمارة اعتمادًا على أوراق النقاطعية الناتجة ورشة عمل 2019، وأوراق العمل المخصصة للتقاطعية (2020-2021) وتجمع الإصلاح الانتخابي (2021-2022)؛ وبناءً على Intersectionality Toolkit, Intersectional Feminist Frameworks, 2020.

					تدرج في جداول أعمال الجلسات مناقشات دائمة حول النوع الاجتماعي والمسائل الجندرية
					يوجد تمثيل للأشخاص المعوقين في الهيئة الإدارية للمنظمة
					يوجد تمثيل للأشخاص المعوقين في الهيئة العامة وبين المتطوعين
					تعتبر المنظمة دامجة للأشخاص المعوقين (الوصول إلى المكان وارتياحه، وسهولة الوصول إلى المعلومات)
					توجد روابط (تشبيك، اتفاقيات، تحالفات،...) مع منظمات الأشخاص المعوقين
					تدرج في جداول أعمال الجلسات مناقشات دائمة حول قضايا الإعاقة
					يوجد تمثيل للأشخاص اللاجئين (السوريين والفلسطينيين وسواهم) في اللجان والنشاطات
					أرى أن منظمتي تحترم التقاطعية وينعكس التنوع الاجتماعي في بنيتها ونشاطاتها